

في امرهم بالاذان الجماعة في الصلوات وهذا ذلك
واجب عليه ياتم بتركه او منسحقا لانه يتأب
على فعله على وجهين من اختلاف الشافعي
اظناق اهل بلد على ترك الاذان والاقامة والجماعة
هذا يلزم السلطان محاربتهم عليه ام لا فاما من ترك
صلاة الجمعة من احاد الناس او ترك الاذان والاقامة
بصلاته فلا اعتراض للمختسب عليه اذ المصلحة عادة
لانها من الدين التي تقسط بالاعتذار الا ان يقترب به
استراره ويجعله العادة ويحذف تعدي ذلك
الاعتذار في الاقتداء بجماعة حكم المصلحة في تركه
استهان به من سنته عبادته ويكون وعنده
على ترك الجماعة معتبرا بشواهد حاله **روي عن النبي**
صلى الله عليه وسلم انه قال لقد هممت ان امرأته ان
تجمعوا خطباء امرنا لصلاة نيوذنها ونقام ثم اختلف
ليامسار يوم لا يحضرون الصلاة فانحرفوا عليها وما
ما يومه احاد الناس او اذ هم فكما حير الصلاة
حتى يخرج وقتها فيذكرها ويؤتمر فيها ويراعى
جوابه عنها فان قال تركها للنسيان حث على فعلها
بعد ذلك ولم يؤدبه وان تركها لتوان ولو ان ادب

١٨
رجرا واحدا بعد ما جبروا ولا اعتراض على من
اخرها والوقت باق لا اختلاف للمؤمنين في فضل
التأخير ولكن لو كانت الجماعات في بلد قد اتفق
اهلها على تأخير صلاة ليلا اخر وقتها والمختسب
يرى فضل تعجيلها وفضل ان ياتهم بالتعجيل على
وخضرا لا عباد جميع الناس لتأخيرها بعض الصغار
الناس على اعتقاد ان هذا الوقت دور ما تقدم
ولو تعجلها بعضهم ترك من اخرها منهم وما يراه من التأخير
فاما الاذان والفتوة في الصلوات اذا خالف فيه
راي المختسب فلا اعتراض له فيه بامر ولا نهى
وان كان يري خلافا اذ كان ما يتخلل مستوحيا في
الاجتهاد لحزوجه عن معي ما قد عساه وكذلك
الطهارة اذا اختلفت في وجهها مع مخالف فيها
راي المختسب من ازالة النجاسات بالماء يات
والوضوء ما تغير بالمدورات الطهارة والاقامة
على مسح اقل الاسر او العوضين قد اذنتهم من
النجاسة فلا اعتراض في شيء من ذلك بامر ولا
نهى ولكن في اعتراض عليهم في الوضوء بالنبيد عند
عدم الماء وجهان لما فيه من الافضال استباحته